

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٦٦٣
بتاريخ:	٢٠٠٩/١٢/٢٦

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ملف رقم: ٣٢ / ٢ / ٣٩٤٦

السيد الأستاذ الدكتور / وزير التربية والتعليم

تحية طيبة.. وبعد،،

اطلعنا على كتابكم رقم ١٤٦٣ المؤرخ ٢/٤/٢٠٠٩، في شأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للأبنية التعليمية ومحافظة القاهرة حول سداد مبلغ ١١٤٦٩٠٠ جنيهاً تعويضاً عن العقار المملوك للمستأنفين في الدعوى رقم ٣٧٢١ لسنة ٢٣اق.

وحاصل وقائع الموضوع - حسبما يبين من الأوراق - أن السيدة/ صفية محمد مجاهد

وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٨٨٩٥ لسنة ٨٨ جنوب القاهرة، وأنه أثناء نظر الدعوى تدخلت فيها الهيئة العامة للأبنية التعليمية منضمة للمدعى عليهما، وأنه بجلسة ٢٤/١/٢٠٠٦ صدر الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فطعن المدعون على الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٢١ لسنة ٢٣اق، وأنه بجلسة ١١/٤/٢٠٠٧ حكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بإلزام المستأنف ضدهم متضامنين فيما بينهم أن يؤديوا للمستأنفين مبلغاً قدره ١١٤٦٩٠٠ جنية تعويضاً عن غصب العقار المملوك للمستأنفين، وأن يؤديوا لهم مقابل عدم الانتفاع مبلغاً مقداره ٨٠٢٨٣ جنيهاً سنوياً من تاريخ الإستيلاء في ١٨/٧/١٩٦٠ حتى تاريخ الحكم وفوائد قانونية ٤% حتى تاريخ السداد. وأنه إذ لم ترض الهيئة العامة للأبنية التعليمية هذا الحكم طعنت عليه بالنقض رقم ١٢٤٤٣ لسنة ٧٧ق والذي تحدد لنظر الشق العاجل منه جلسة ٩/٨/٢٠٠٩، كما طعنت وزارة التربية والتعليم على الحكم المذكور وقيد الطعن برقم ٢٣٠٢ لسنة ٧٧ق. وتنفيذاً لهذا الحكم طالبت الهيئة العامة للأبنية التعليمية محافظة القاهرة بسداد نصيبها في المبلغ المحكوم به باعتبارها متضامنة إلا أنها



امتنتعت عن السداد على سند من أن الهيئة هي المنوط بها اتخاذ إجراءات نزع الملكية. وأنه إزاء هذا الخلاف حول الملترزم بسداد المبالغ المحكوم بها طلبتم إبداء الرأي الملزم في النزاع المائل.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ٢٠٠٩م، الموافق ١ من ذي الحجة سنة ١٤٣٠هـ، فتبين لها أن إفتاءها جرى على عدم ملاءمة التصدي للموضوع - بإيداء الرأي فيه - متى كان مطروحاً على القضاء.

ولما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة للأبنية التعليمية طعنت على الحكم المستأنف رقم ٣٧٢١ لسنة ١٢٣١ق بطريق النقض والذي قيد تحت رقم ١٢٤٤٣ لسنة ٧٧ق، كما طعنت وزارة التربية والتعليم على ذات الحكم وقيد الطعن برقم ٢٣٠٢ لسنة ٧٧ق، وبالنظر إلى أن هذين الطعنين ما زالوا متداولين أمام القضاء ولم يصدر فيهما حكم بعد، فقد رأت الجمعية العمومية عدم ملاءمة التصدي للموضوع المائل لكونه متعلقاً بنزاع ما زال مطروحاً أمام القضاء.

لذلك

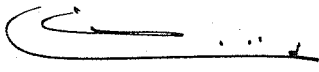
انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم ملاءمة إبداء الرأي في الموضوع المائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠٠٩/١٤/٢٤

رئيس

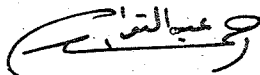
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع



محمد عبد الغني حسن

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس المكتب الفني



أحمد عبد النواب موسى

نائب رئيس مجلس الدولة

